Distr.
GENERAL

A/37/442
22 September 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧٨ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة الاجتماعية في العالم

الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمشاركة الشعبية

تقرير الأمين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٣	٢
ثانيا - المشاركة الشعبية : مفهومها وديناميتها	٤ - ١١	٣
ثالثا - المؤسسات والعمليات اللازمة لتعزيز المشاركة في صياغة الخطط والبرامج	١٢ - ١٤	٥
رابعا - تنظيم الحكم المحلي ونظام اللامركزية	١٥ - ١٧	٥
خامسا - المشاركة الشعبية والادارة العامة	١٨ - ٢١	٦
سادسا - الترتيبات المؤسسية الأخرى التي تنطبق بوجه عام في مجال تشجيع المشاركة	٢٢ - ٣٥	٨
سابعا - المشاركة الشعبية في التنمية الريفية	٣٦ - ٤١	١٠
ثامنا - مشاركة المرأة في التنمية	٤٢ - ٤٩	١٢
تاسعا - مشاركة العاملين والادارة الذاتية	٥٠ - ٥٦	١٣
عاشرا - استنتاجات الحلقة الدراسية	٥٧ - ٧٧	١٥

* A/37/150 .

82-24270

Digitized by UN Library Geneva

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير وفقا للفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٣٤/١٥٢ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذى رجا من الأمين العام أن ينظم حلقة دراسية دولية لمقارنة سياسات الدول الأعضاء ومؤسساتها وخبراتها في مجال مشاركة جميع قطاعات المجتمع في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فضلا عن المساومة الجماعية واشتراك العمال في الادارة وكذلك الادارة الذاتية للعمال ، وأن يقدم تقريرا عن نتائج هذه الحلقة الدراسية الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين في اطار البند المعنون " الحالة الاجتماعية في العالم " من بنود جدول الأعمال .

٢ - وعقدت الحلقة الدراسية في ليوبليانا بيوغوسلافيا في الفترة من ١٧ الى ٢٥ ايار/مايو ١٩٨٢ . وقدمت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية تسهيلات الضيافة . وحضر الندوة ٤٨ مشتركا من ٣٦ بلدا : ١١ بلدا من افريقيا ، و ٩ بلدان من آسيا ، و ٩ بلدان من أوروبا ، و ٧ بلدان من امريكا اللاتينية . وكانت البلدان المشتركة هي : المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، انغولا ، باكستان ، بولندا ، بيرو ، تايلند ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، رومانيا ، زامبيا ، زمبابوى ، سرى لانكا ، السودان ، سيراليون ، الصين ، العراق ، غيانا ، غينيا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، قبرص ، كوبا ، كوستاريكا ، الكونغو ، المكسيك ، موزامبيق ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا ، اليونان . كما اشترك في الحلقة الدراسية ١١ كيانا من كيانات الامم المتحدة ، ومؤسساتها ولجانها الاقليمية ، ووكالاتها المتخصصة . كما اشتركت احدى المنظمات غير الحكومية وهي الاتحاد العالمي للنقابات العمالية في الحلقة الدراسية ومثل احد البلدان (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) مراقب ؛ وتم دعوة ١٥ بلدا آخر بيد انها لم تتمكن من الحضور . وبالمثل لم تتمكن ١١ مؤسسة دولية ومنظمة غير حكومية من حضور الحلقة الدراسية لاسباب مالية في المقام الاول .

٣ - وقارن المشتركون سياسات بلدانهم ومؤسساتها وخبراتها ذات الصلة وكذلك الانشطة الجارية التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة . وأوصت الحلقة الدراسية ، بناء على هذا الاستعراض ، بان تنظر السلطات القومية والمنظمات الدولية في عدد من التدابير المتعلقة بالسياسة . وقد عمم التقرير الكامل عن الحلقة الدراسية على الدول الاعضاء والوكالات والكيانات المعينة في منظومة الامم المتحدة . وتبرز هذه الوثيقة أهم ملامح الحلقة الدراسية وكذلك نتائجها .

../..

Digitized by UN Library Geneva

ثانيا - المشاركة الشعبية : مفهومها ودينامياتها

٤ - من المسلم به على نطاق واسع أن المشاركة الشعبية مبدأ هام من مبادئ التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الهادفة . بيد أن البلدان المختلفة تضفي في الممارسة ، معان مختلفة على المشاركة الشعبية وتؤكد جوانب مختلفة منها . وتتراوح هذه الجوانب من المشاركة الشعبية بوصفها استراتيجية لتعبئة الموارد البشرية القومية من أجل التنمية ، الى النقل الحقيقي للسلطة الى الشعب ومشاركته في اتخاذ القرارات في الأمور التي تؤثر على رفاهيته . وقد تطورت المشاركة الشعبية ، في بعض البلدان ، فأصبحت نظاما شاملا للادارة الذاتية . وتبين السياسات التي تتبعها مختلف البلدان مجموعة من القيم المرتبطة بالمشاركة الشعبية . وتعتمد وجهة نظر الدولة بالنسبة لشرعية المشاركة الشعبية وحدودها جزئيا على نظامها الاجتماعي - السياسي ، ومفهوم التنمية الذي تسترشد به واختيارات السياسة المتعلقة بمركزية النمو الاقتصادي ، واستخدام الموارد الشحيحة ودور التخطيط والاسواق ، وتتأثر أيضا ببعض التحيزات الموجودة لدى البيروقراطيات والتكنوقراطيات المتحكمة في طرق عمل الدولة ، فتعوق قدرتها أحيانا على تشجيع المشاركة الشعبية المستقلة والابتكارية على الرغم من التزامها بذلك .

٥ - وكان هناك توافق آراء عام بأن المشاركة الشعبية ظاهرة تاريخية ، بيد أن التعقدات المتأصلة فيها تخلق مشاكل تنفيذية تتركز حول عدم وجود تحديد واضح للعلاقات بين مختلف المشتركين في العملية واختصاصاتهم وادوارهم ، والحالات الدائمة الظهور . وتم التركيز ، بناء على ذلك ، على الحاجة الى تعريف واضح للمفهوم كاساس لتدابير السياسة الوطنية في وقت معين .

٦ - وتم التسليم بان لكل دولة حق اختيار مؤسسات المشاركة الشعبية وسياساتها وتدابيرها التي تناسب ، على افضل وجه ، ظروفها الوطنية ودينامياتها الاجتماعية - السياسية بغية جعل المشاركة الشعبية في التنمية حقيقة فعالة في خاتمة المطاف . ولوحظ أن الدول الأعضاء قد وضعت مجموعة متنوعة من السياسات والبرامج لتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية القومية وادارة الشؤون العامة . وقد أبرزت ، لتحقيق هذا الغرض ، عددا من المجالات والنهج بغية تجريبها . وكان من بينها تشجيع مشاركة المواطنين في وضع وتنفيذ خطط التنمية القومية وتحقيق اللامركزية ، واجراء الاصلاحات الحكومية المحلية ، واعادة توجيه الادارة العامة ، والتعليم والاعلام ، وتنمية المجتمع المحلي والتنمية الريفية ، ومشاركة العمال في الانشطة الاجتماعية - الاقتصادية وادارتهم الذاتية لها ، وربط الجماعات المعينة ربطا مباشرا بالشؤون العامة المتصلة بمصالحها .

Digitized by UN Library Geneva

٧ - وقررت الحلقة الدراسية استعراض السياسات والخبرات الوطنية فيما يتعلق بالفئات المذكورة أعلاه وفي اطار تعريف المشاركة الشعبية المبين في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢٩ (د - ٥٨) ، الذي ينص ، في جملة أمور ، على اشتراك الشعب في المساهمة في جهود التنمية ، والاشتراك المنصف في جني الفوائد العائدة منها وفي اتخاذ القرارات بشأن تحديد الأهداف ، ووضع السياسات ، وتخطيط برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها .

٨ - ويمكن ان يوجد شد وجذب بين مختلف المفاهيم والسياسات المشتقة منها . وهذه جوانب دائمة ومشروعة من جوانب الجهود التي تبذلها المجتمعات الوطنية لتحسين رفاه جميع السكان ، وربما يوجد ، على سبيل المثال ، شد وجذب بين مفاهيم وسياسات الجماعات التي تتولى السلطة وبين الجماعات المستبعدة عنها . وربما ينشأ نوع آخر من الشد والجذب بين آليات المشاركة التي تعززها الدولة بغية تحقيق أهداف التنمية المحددة مركزيا وبين المشاركة الناشئة من مستويات أدنى . ويجوز أن ينشأ نوع ثالث من الشد والجذب بين الدولة والحركات السياسية أو الايديولوجية التي تحاول تنظيم الشعب من أجل تحقيق اعادة توزيع للسلطة .

٩ - والتفاعلات بين وكالات الدولة والحركات السياسية والجماعات ذات المصالح تتطلب مرونة ، وتسامحا متبادلا فيما يتعلق بأوجه النقص ، وعدم ثقة بالقواعد التي يفترض أنه لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها ، واستعدادا مسبقا لتوقع حدوث غير المتوقع . وتتطلب المشاركة والتنمية الفعالة أيضا اعتماد دول العالم على الذات اعتمادا فرديا وجماعيا ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتقليل التوترات الدولية الى الحد الأدنى .

١٠ - ولا تستطيع الحكومات الوطنية تشجيع المشاركة الشعبية الحقيقية ، الا اذا عملت على أساس المفاهيم المتضمنة في اعادة تعريف التنمية التي أيدتها في نصوص مثل قرار الجمعية العامة ٣٤/١٥٢ : " ان الهدف الأساسي للتنمية هو الزيادة المطردة في رفاه جميع السكان على أساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتحقيق التوزيع العادل للثمار المحققة منها " . وهذا يعني ، في جملة أمور ، أن النمو الاقتصادي بوصفه الهدف المركزي يؤدي الى مجموعة متكاملة من الأهداف، تشمل النمو ، وعدالة التوزيع ، والمشاركة الشعبية بوصفها غاية في حد ذاتها ووسيلة للاستغلال الأمثل للابتكارية البشرية على حد سواء ، فضلا عن أنها حق أساسي من حقوق الانسان ، والاعتماد على الذات ، والتوازن الأيكولوجي .

١١ - وعلى الصعيد الدولي ، يجب أن يتمكن المجتمع الدولي من تعزيز النظام الاقتصادي المنصف لجميع الدول الأعضاء ويوفر لها ضرورات تنمية شعوبها ورفاهها . ويقتضي هذا أيضا السيادة الفعالة على الموارد الوطنية واستخدامها لأغراض التنمية القومية . ان حالة الاقتصاد العالمي المتدهورة تضر ضررا بعيدا بالتنمية التي تتم بالمشاركة ، وينبغي تعزيز عملية المفاوضات العالمية بغية تحقيق نتائج سريعة .

Digitized by UN Library Geneva

ثالثا - المؤسسات والعمليات اللازمة لتعزيز المشاركة في صياغة الخطط والبرامج

١٢- هناك صراع متأصل بين النهج الكلاسيكي للتخطيط ونهج التخطيط القائم على المشاركة . فالتخطيط القائم على المشاركة يتطلب عملا طوعيا من جانب الناس على مستوى القاعدة والمستويات الأخرى . ومن جهة أخرى فقد تطور التخطيط الذى تقوم به الدولة ليصبح موضوعا على درجة عالية من التقنية يستند عامة على مفاهيم ومنهجيات اقتصادية معقدة وتقوم بتنفيذه مؤسسات حكومية متخصصة .

١٣- وتجرب بلدان كثيرة اضفاء الطابع الاقليمي على خطط التنمية الوطنية ، واتاحة قدر اكبر من الاستقلالية ، للمؤسسات المجتمعية والمحلية لتقوم بنفسها بتخطيط وتنظيم مختلف هيئاتها التداولية لاسداء المشورة فيما يتعلق بالتخطيط والأنشطة الأخرى ذات الصلة . وهناك اهتمام متزايد بمفهوم التخطيط القائم على المشاركة ، بيد أن الأمر يقتضي تحديد الكيفيات الفعالة لهذا الغرض تحديدا واضحا .

١٤- ويلزم زيادة الجهود الرامية الى اعداد وتنفيذ الخطط الوطنية التي تقوم على توافق الآراء والمشاركة الشعبية . وعلى سبيل المثال ، فانه من الضرورى تعزيز الهياكل المحلية لتمكينها من تأدية وظيفتها على نحو أكثر فعالية فيما يتعلق بتحديد احتياجات السكان المحليين والتعبير عنها . كما يعتمد مدى المشاركة المحلية في التخطيط على درجة اللامركزية ، والاستقلالية ، والتحكم في الموارد ، المتاحة للمستويات المتوسطة والسكان المحليين .

رابعا - تنظيم الحكم المحلي ونظام اللامركزية

١٥- ان لجميع الدول تقريبا وحدات حكم محلي وهياكل ميدانية . بيد ان الوظائف الموكولة الى وحدات الحكم المحلي لاتزال ضئيلة جدا وهامشية بالنسبة للاتجاه السائد في التنمية . ويواجه تنظيم المجتمعات المحلية صعوبات كثيرة في بلدان مختلفة . كما ان اعمال الحكومة المحلية لا تتسم بالكفاية . وفي بعض الحالات ، لاتزال نظم الحكم المحلي تعامل بوصفها ملاحق للادارة الميدانية ، وتقع تحت الاشراف الدقيق للسلطات المركزية ، على الرغم من انه يجرى في بعض الحالات احلال كوادر الحزب محل الموظفين الاداريين . ولايزال اهم القيود على فعاليتها هو النمط الموضوع مركزيا والمتعلق بتخصيص الموارد والسلطة. وفي حالات كثيرة يظل الموظفون الاداريون والتقنيون المكلفون بخدمة وحدات الحكم المحلي مسؤولين أمام الحكومات المركزية عن تنفيذ البرامج ، وتابعين للحكومة المركزية فيما يتعلق بالترقي الوظيفي والمهني .

Digitized by UN Library Geneva

١٦- والاتجاه السائد في الاصلاحات المتعلقة بالحكم المحلي هو زيادة دور ممثلي الشعب المنتخبين ، وتعزيز أشكال الديمقراطية المباشرة على الصعيدين المحلي والوطني. وينبغي ان يكون الهدف النهائي فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية هو اللامركزية مقرونة باضفاء الصبغة الديمقراطية ، مع ربط ذلك بتكوين المجتمعات المحلية بوصفها مجتمعات انسانية شاملة (عالمية) وحقيقية .

١٧- ومن بين المسائل البارزة التي لاتزال لها اهميتها في تدعيم نظم الحكم المحلي لتعزيز المشاركة تحقيق اللامركزية الحقيقية في الوظائف ذات الأهمية بالنسبة للحكومات المحلية ، ومعاونتها في استخراج واستخدام مواردها ذاتيا بحسب المهام الموكلة اليها ، وجعل الخدمات الادارية والمهنية التي تعمل في نطاق ولايتها ، تابعة لها .

خامسا - المشاركة الشعبية والادارة العامة

١٨- في حين كان هناك ، ولايزال ، اهتمام كبير باد خال التدابير المتعلقة بالمشاركة في عملية التنمية ، علاوة على النظم المتعلقة باللامركزية ، فقد مالت نظم الادارة العامة الى الاحتفاظ بهياكلها وعملياتها . وخضع كثير منها لتوسيع كبير باد خال التخطيط الانمائي والمشاريع العامة . وبالمثل ، فان التنمية المجتمعية ومختلف التدابير التي ادخلت لتعزيز المشاركة عادة ما تنتهي بترتيبات مستفيضة تضاف الى الهياكل الادارية الموجودة ، دون تغيير كبير في وجهتها التقليدية المتعلقة بالتحكم وسيطرة المقر الرئيسي . كما ظلت الادارة الاقليمية ، وهي عادة فرع للنظام والتحكم المركزيين ، ذات سلطة من ناحية الشكل والمضمون . والعوامل ذات الصلة والتي تعوق البرامج القائمة على المشاركة هي حكم النخبة الادارية ، ومقاومة سيطرة الممثلين المنتخبين شعبيا ، واستبعاد المواطنين من العمليات التنظيمية . وكانت السمة العامة للهياكل الادارية ذات الصبغة الأبوية هي جعل المشاركة الشعبية وهما وليس حقيقة واقعة .

١٩- وأول ما يقتضيه تصحيح هذه الحالة هو توضيح اثار السياسات الوطنية المتعلقة بالمشاركة للنظم الادارية كاساس للتاقلم على الحقائق الجديدة ، والبدء في التغييرات الضرورية . وفي هذا الصدد يوصى بان تقوم الأمم المتحدة بصياغة مبادئ توجيهية جديدة للادارة العامة تضع في الاعتبار الأهداف الوطنية والدولية المعلنة فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتنمية .

٢٠- وهناك مطلب يتصل بذلك وهو استحداث الأنشطة التدريبية لتغيير السلوك الادارى . وينبغي ان يكون ذلك مشروعا تعاونيا يجرى الاضطلاع به بالتعاون والمشاركة الكاملين من جانب الموظفين الاداريين . كما يتعين ان تكون هناك فرص لانصاف الموظفين

Digitized by UN Library Geneva

فيما يتعلق بشكاواهم . وفي التحليل الأخير ، فانه يتعين تحرير الخدمات الادارية من المركزية حتى تتمشى مع نمط الوظائف ، والسلطة ، والموارد ، ذات الطبيعة اللامركزية . ولدى القيام بذلك ، ينبغي ايلاء الاهتمام لتحقيق التوازن بين مصالح الخدمات الادارية وخدمات المجتمعات المحلية .

٢١ — وينبغي أيضا النظر في استخدام العمليات القانونية والقضائية بغية تعزيز المشاركة ، اذ ينبغي الغاء القيود القانونية والقضائية المتعلقة بالمشاركة ، واتخاذ تدابير ايجابية لتعزيز هذه المشاركة . وتتضمن الامثلة المتعلقة بهذه النقطة الأخيرة المساعدات والحقوق القانونية الهيكلية المرتبطة بعملية التنمية .

Digitized by UN Library Geneva

سادسا - الترتيبات المؤسسية الأخرى التي تنطبق بوجه عام في مجال تشجيع المشاركة

ألف - التعليم والمعلومات والمشاركة

٢٢ - ان المشاركة الشعبية والتعليم بمعناهما العريض يدعم كل منهما الآخر . فالاشتراك في المناقشات وفي الادارة وفي اتخاذ القرارات فيما يتعلق بشؤون المجتمع والعمل الانتاجي يمثل أيضا نوعا هاما من أنواع التعليم . كذلك فانه يمكن للتعليم النظامي وغير النظامي ان يوسع قاعدة المشاركة ويسهل الحوار المطلوب بين الدولة الحديثة والمجتمع المحلي . بيد انه قد سلّم بأن الأفراد يستطيعون الدخول في حوار حول مشاكل مجتمعهم سواء توفرت لديهم المهارات النظامية من قراءة أو كتابة أم لم تتوفر .

٢٣ - ولأغراض تنشيط المشاركة يلزم أن يتم نوعان من التعليم : (أ) تعلم المجموعات مهارات المشاركة من جانب التي كانت مستبعدة من قبل وتعلم صانعي القرارات التقليديين قبول قاعدة أوسع للمشاركة و (ب) تعلم نوعي لتفهم وحل مشاكل التنمية التي تنشأ في المجتمع .

٢٤ - ويجب عدم اغفال مسألة رعاية الأطفال في سن مبكرة وتعليمهم في مرحلة ما قبل المدرسة نظرا لأن الأغلبية العظمى من النساء يشتركن بالضرورة في النشاط الانتاجي الذي كثيرا ما يبعدهم عن المنزل وقد اعتبر هذا التعليم حقا من حقوق الأطفال الذكور منهم والاناث ، وان على المجتمع مسؤولية اجتماعية تتمثل في توفير الرعاية والتنشيط الكافيين والمناسبين لمواطني البلد في المستقبل .

٢٥ - وتشكل المعلومات جزءا آخر من معادلة المشاركة الناجحة . فالتدفق الحر للمعلومات المناسبة هو شريان الحياة لأي جهد للمشاركة في المجتمع . وكما هي الحال في بعض القضايا الأخرى ، ينبغي أن توجد صلة بين المستويات المحلية والقومية والدولية للمعلومات ، ويلزم في هذا الاطار تحسين تدفق المعلومات على صعيد العالم .

٢٦ - وأخيرا فان بحوث المشاركة مثال لطبيعة الدعم المتبادل التي يتسم بها التعليم والمشاركة والمعلومات . فالسمة الرئيسية لبحوث المشاركة هي اشتراك أعضاء المجتمع في مراحلها المختلفة مثل تحديد المشكلة ، وتجميع المعلومات وتحليلها ، واستخدام النتائج في النهاية . وفي الوقت الذي تنتج فيه بحوث المشاركة معلومات أساسية عن المشاركة الشعبية في شؤون المجتمع ، فانها تصبح أيضا عملية تعلّم .

باء - الصحة والمشاركة

٢٧ - تميل الموارد الصحية ، في معظم الدول الى التركز في المناطق الحضارية الكبيرة ، فتكون في معظمها في متناول من لديهم أفضل قدرة على دفع قيمتها . وحتى في البلدان المتقدمة النمو فان سرعة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية قد تحول دون التوزيع العادل للخدمات الصحية . واستجابة

Digitized by UN Library Geneva

للمشاكل الصحية العالمية ، أعلنت منظمة الصحة العالمية بصورة متكررة منذ عام ١٩٧٧ أن الرعاية الصحية الأولية هي مفتاح تحقيق هدف " الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ " عملا بروح العدالة الاجتماعية .

٢٨ - وعملية التخطيط وصنع القرارات في مجال الصحة عملية مركزية في معظم الدول ، ولا تشترك فيها المجتمعات المحلية أو الاخصائيون الصحيون على الصعيد المحلي الا فيما ندر . لذلك ، يجب السعي بصورة ملحة نحو وضع نظام لاشراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ وادارة برامج الرعاية الصحية ، بغية زيادة الاعتماد المحلي على النفس والرقابة الاجتماعية للرعاية الصحية .

٢٩ - وحيث أن تنفيذ هذا سيتطلب اجراء تغييرات في معظم النظم الصحية - فتتحول من كونها مؤسسة ونظاما علاجيا قائما على التكنولوجيا الى نظام وقائي قائم على المجتمع المحلي وعلى الاعتماد على النفس - فان من الضروري وضع سياسة قومية ومعها تدابير مناسبة تتصل بالتشريع والميزانية . ينبغي أن يقوم التخطيط المركزي بدفع المجتمعات المحلية الى تحديد أنشطة الرعاية الصحية الأولية الخاصة بها .

٣٠ - وتبين الاتجاهات العالمية أن الصحة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ترتبطان الواحدة بالأخرى ارتباطا وثيقا . فالتنمية في القطاعات الأخرى ، مثل زيادة التعليم ، وتوفير تغذية أفضل وتحسين الاهتمام بالنظافة ، وتوفير المياه الصحية ، والتخلص من النفايات بصورة مناسبة ، وحدوث تغييرات في المعتقدات الضارة وسلوك الأفراد ، يمكن أن تؤدي بقدر كبير الى تخفيض الأخطار الصحية الرئيسية في المجتمع . ولذلك ينبغي أن يؤخذ تماما في الاعتبار المدى الذي يتقرر في حدوده تحقيق الأهداف الصحية بالسياسات المتبعة خارج القطاع الصحي . وتحقيقا لذلك ، ينبغي تعزيز التعاون فيما بين القطاعات .

جيم - الدوافع والحوافز

٣١ - اهتمت كثير من البلدان ، التي اعتمدت في البداية على النظم الادارية القائمة على التسلسل لتنفيذ خططها الانمائية بالالتزام والوفاء بالجداول الزمنية والحصص المحددة اكثر من اهتمامها باضفاء الطابع الانساني على عمليات التنمية أو بتشجيع المشاركة . وظل هناك اتجاه الى التقليل من شأن قدرة الناس على تغيير أنفسهم حيث ساد اعتقاد خاطئ بأن نواحي العجز الظاهرة التي اكتسبها هؤلاء الأشخاص أثناء عملية استبعادهم تمثل قدراتهم الفطرية .

٣٢ - وينبغي التمييز بين حق وفرصة المشاركة وبين المشاركة الفعلية من جانب جميع المواطنين والنقطة الهامة هنا هي ازالة القيود المفروضة على الذين لديهم الاستعداد والقدرة على المشاركة واظهار فائدة المشاركة للآخرين بصورة فعالة .

Digitized by UN Library Geneva

٣ - ولا يمكن أن يتوقع من المواطنين على المستوى الشعبي أن يشاركوا مشاركة نشطة الا اذا رأوا ايا ملموسة في ذلك ، واذا أكدت خبرتهم في أثناء ممارسة الأنشطة المرتبطة بالمشاركة صدق للعاتهم . ولا تشكل الانجازات المادية العاجلة ولا المشاركة المقصورة على الاحتياجات المحلية دافع الوحيد للمشاركة الأصيلة . فما دام الناس يشعرون أنهم هم العامل الذى يتحكم في مصيرهم يسوا الهدف السلبي للمواعظ والتأثير ، أو مجرد المتلقي لحصيلة التنمية ، فانه يصبن في امكانهم ول التضحيات والاضطرابات التي لا مفر منها في أنماط حياتهم .

٣ - كذلك ، لا يمكن النظر في دوافع وحوافز الناس بمعزل عن دوافع وحوافز المسؤولين في دولة . فالدولة لن تستطيع تقريبا تشجيع المشاركة الشعبية الا اذا ظهرت تغييرات اجتماعية - نفسية شتركة تسمح بالحوار على قدم المساواة .

٣ - ان التطلعات المتزايدة التي تكون اما بتشجيع من الدولة لأسباب سياسية أو تظهر بشكل ريبي ، والتي لا يمكن تحقيقها بسهولة تخلق شعورا بالاحباط وتصبح أيضا عاملا يسهم في اللامبالاة لاحجام عن التنمية الذاتية أو تنمية المجتمع . لذلك قد يحتاج الأمر ، في حالات كثيرة ، الى ازالة تشديد على دور الدولة وابراز مسؤولية الشعب والمجتمعات المحلية عن التنمية الذاتية . ويلزم امة توازن مناسب بين الدولة والمجتمع في ضوء الظروف الموضوعية والموارد المتوفرة في وقت معين .

سابعا - المشاركة الشعبية في التنمية الريفية

٣ - ان جميع البلدان النامية تقريبا يسودها اقتصادات زراعية اذ ، يعيش ٦٠ الى ٩٠ في المائة سكانها في المناطق الريفية . وفي هذه البلدان تكاد التنمية القومية تصبح مرادفا للتنمية الريفية د أنه في مجال الممارسة ، فان قطاعات كبيرة من السكان الريفيين كثيرا ما تم تجاهلها اهلا تاما تقريبا في عملية التنمية أو أنها لم تستفد الا فائدة هامشية من الاثار الطفيفة التي وصلت يها . ومن الأسباب التي أدت الى ذلك عدم امكانية وصول الفقراء الريفيين الى الموارد الانتاجية ى عملية صنع قرارات التنمية .

٣ - وتعتبر المشاركة الفعالة من جانب جميع قطاعات المجتمع وخاصة الفقراء الريفيين ، في عملية تنمية أمراجوهريا لتحقيق النمو المعجل به والتوزيع العادل للدخل . ويشارك الفقراء الريفيون مالية كبيرة في الأنشطة التي تعود عليهم بأسباب العيش أو الدخل . وعليهم أن ينظموا انفسهم مجموعات صغيرة متجانسة حتى يتسنى لهم ممارسة المشاركة الجماعية ويصبحوا تدريجيا على وعي حقوقهم والتزاماتهم . ولكن كثيرا ما يحتاج الفقراء الى الحفز والمشورة من جهات خارجية من اجل وين مجموعاتهم . ويجب معالجة مسألة الاعتماد على المقرضين المحليين التقليديين أو على مجموعات صفوة التقليدية أو على برامج الحكومة معالجة واعية وازالتها في النهاية . وثمة عنصر أساسي في تغييرات الشاملة اللازمة لاحداث النمو المقرون بالعدالة يتمثل في اعادة توزيع الأرض وغيرها من

Digitized by UN Library Geneva

الاصول الانتاجية . وينبغي مراعاة المحافظة على آليات المشاركة التقليدية والتكنولوجيات المحلية وتحسينها معا . ومن الأمور الضرورية أيضا جعل رجال السلطات المحلية مسؤولين أمام السكان الريفيين عن طريق منظماتهم .

٣٨ - ومتى طرقت قضايا العدالة والاعتماد والاستمرارية فانها ينبغي أن تسمح بما يلي : ايجاد تحديد واضح لتحسين الحياة الريفية من حيث الكم والكيف ؛ وتعزيز المجتمعات المحلية بنفسها واعتمادها على نفسها في نهاية الأمر ؛ وجعل تدخل الحكومة أكثر تعبيرا عن رغبتها الصادقة في المشاركة في جهود المجتمع لا عن نزعتها الخيرية الأبوية .

٣٩ - ان وصول الناس الى هياكل المشاركة ، وحساسية هذه الهياكل لاحتياجات الناس وأوضاعهم الخاصة وعمليات تقاسم المعلومات والحوار المستمرة بين جميع الأطراف والتسليم بدور ومسؤولية الناس أنفسهم وليس اغتصاب هذا الدور ، يمكن أن تؤدي جميعا الى تحسين نوعية التنمية الريفية ومضمونها وسرعتها.

٤٠ - وحيث أن التنمية الريفية تتأثر الى حد كبير بتخصيص الموارد ، فان الأثر التعويقي الذي تجلبه الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة على اقتصادات بعض البلدان ، وعلى قروض التنمية بوجه خاص ، يبرز العلاقة المهشة القائمة بين التنمية الريفية والوئام الدولي .

٤١ - ويتعين أن تتخذ الدول الأعضاء والمنظمات الدولية عددا من التدابير من أجل زيادة تعزيز المشاركة في التنمية الريفية فيتعين عليها تحديد انماط النهج الابتكارية التي تحقق المشاركة الشعبية في التنمية الريفية ، وتحليل فعالية هذه النهج وتحديد القيود التي تعوق تنفيذها . وينبغي أن تكون مشاريع وبرامج التنمية الريفية قائمة أساسا على المشاركة في نهج تصميمها وتنفيذها وتقييمها . وينبغي أن تبذل الحكومات والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة جهودا لتوفير التدريب المناسب لقادة المنظمات الريفية ، وكذلك لموظفي الحكومة العاملين في مجال برامج التنمية الريفية المعتمدة على المشاركة . وينبغي لمؤسسات التمويل القومية والدولية وهيئات المساعدة التقنية التابعة للأمم المتحدة أن تؤكد بصورة خاصة على المشاريع والبرامج التي تعزز الاعتماد على النفس وأن تكون مستعدة لتعديل ادارتها وممارستها واجراءاتها بغية زيادة قدرتها على الاستجابة لهذه البرامج والمشاريع القائمة على المشاركة . وختاما ينبغي التسليم بأن المشاركة عملية تعليمية مستمرة للمجموعات المشاركة المستهدفة وللقادة الحكوميين .

Digitized by UN Library Geneva

ثامنا - مشاركة المرأة في التنمية

٤٢ - تغدو المرأة على نحو متزايد أكثر نشاطا من الناحية الاقتصادية في أنحاء كثيرة من العالم وهي تسهم مساهمة ملحوظة في الأسرة والمجتمع والأمة . بيد أن استبعادها من عملية اتخاذ القرار ومن الكثير من جوانب الحياة لا يزال يشكل مسألة رئيسية . وقد استفادت بعض الهياكل والنظم الاقتصادية دائما من اساءة استغلال عمل المرأة ، ولكنها ظلت تقاوم التغيير حتى في ظل ظروف الحياة الاقتصادية وتقسيم العمل في المجتمعات الحديثة . وأثناء الكفاح من أجل الاستقلال وبناء الدولة ، تشارك المرأة غالبا مشاركة فعالة ، وتكتسب لنفسها أدوارا أرحب ، وخبرة واعترافا أوسع مما كان عليه الأمر فيما سبق . بيد أنه غالبا ما يكون هناك ، بمرور الوقت ، نزعة الى " اعادة المرأة الى المنزل " . وفي بعض المناطق زجت التقاليد والعادات الاجتماعية بالمرأة الى وضع أدنى من النواحي القانونية والاجتماعية والاقتصادية . وفي حالات كثيرة كان للسياسات والممارسات الاقتصادية المستغلة التي تنتهجها الشركات المتعددة الجنسية تأثيرا خاصا على المرأة . وعانت المرأة أيضا من عدم وجود التعليم والمهارات للعمل في مجتمع واقتصاد يكونان أكبر مما هو عليه الحال في المنزل .

٤٣ - وتحظى غالبية البلدان في الوقت الحاضر بالضمانات الدستورية أو القانونية الكاملة بشأن المساواة بين المرأة والرجل وحمايتهما أمام القانون . بيد أنه غالبا ما تكون هناك فجوة بين الأحكام القانونية وتجربة المرأة .

٤٤ - ان عملية القضاء على العقبات المادية وتعلم ممارسة المساواة يمكن أن تكون بطيئة وصعبة وتحتاج الى اهتمام من جانب الرجال والنساء والحكومات والمجتمعات . وان برامج العمل ، وخاصة تلك التي أقرها المؤتمران العالميان لعقد الأمم المتحدة للمرأة ، ينبغي تنفيذها على نحو أكثر سرعة من خلال وضع المدونات القانونية واجراء استعراضات السياسة الوطنية ، وزيادة تعليم الرجال والنساء ووضع القوانين ذات الصلة موضع التنفيذ . وتعتمد الحماية القانونية لوضع المرأة ومساواتها في المجتمع، الى حد كبير ، على الاعتراف بحقوق النساء كعاملات ومنتجات ورعايا من رعايا المجتمع .

٤٥ - وكثيرا ما تكون المرأة ، سيما في البلدان النامية ، نشطة في القطاع غير الرسمي للأعمال الحرة ، والصناعات الصغيرة ، والتسويق على نطاق ضيق ، والأعمال العرضية . بيد أنها غالبا ما تستبعد دائما من المشاركة المتساوية في ادارة الهياكل الاقتصادية الرسمية ، والواجبات الادارية والمناصب العامة ، والحياة السياسية ، ومن فرص الوصول اليها . وتلك ممارسات تبديدية وتتعارض مع صالح المرأة والمجتمع . وينبغي تخطيط المشاركة الاقتصادية للمرأة في الحياة الوطنية تخطيطا واعيا ، وادراج هذه المشاركة في نظم تخطيط الاقتصادات الوطنية ، علاوة على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل .

٤٦ - ويجب على الحكومات والوكالات الدولية ، بوصفها أصحاب عمل ، أن تكون مثلا يحتذى به في السياسة والممارسة المتساويتين والملائمتين فيما يتعلق بعمل الرجل والمرأة وتقدمهما الوظيفي وينبغي تشجيع الدور الخاص والهام الذى تضطلع به نقابات العمال وذلك لتحقيق النتائج الضرورية .

Digitized by UN Library Geneva

٤٧ - ومن المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لموضوع النشاط الاقتصادى للمرأة برمته مسألة رعاية الأطفال . وكقاعدة عامة ، يجب التسليم برعاية الأطفال بوصفها مسؤولية مجتمعية ، علاوة على كونها مسؤولية يتقاسمها الوالدان والمؤسسات ، ويجب تقديم التسهيلات اللازمة على هذا الأساس . وان مؤسسات رعاية الاطفال وتعميمها على نطاق واسع ، وخاصة في البلدان النامية ، شرط سابق ضرورى لتحسين وضع المرأة والوالدين والأسر كرعايا في الحياة الاجتماعية وحياة المجتمع المحلي .

٤٨ - ان التعليم والتدريب مهمان لتشجيع مشاركة المرأة . وهناك حاجة الى ثلاثة أنواع من التعليم : الالمام الأساسي بالقراءة والكتابة بين جميع الأولاد والبنات لمساعدتهم على أن يكونوا مواطنين وآباء وأزواج وزوجات نشطين ومثقفين ؛ والتثقيف والتحفيز الجاريان للرجال والنساء فيما يتعلق بأهمية المشاركة الكاملة لكليهما في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛ والتدريب على المهارات الخاصة المناسب للمرأة .

٤٩ - ولا ينبغي النظر الى وجود المنظمات النسائية باعتبارها بديلا عن المشاركة في المجتمع على نحو أكمل . فعلى الرغم من أن ظروف انشاء المنظمات النسائية ، والأنشطة التي تقوم بها ، تختلف من بلد الى آخر ، فمن الضرورى ضمان قيام هذه المنظمات باتاحة وتشجيع المشاركة المباشرة للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، علاوة على تنظيم وتسهيل مشاركتها العامة في الادارة الذاتية وغيرها من أشكال المشاركة الشعبية .

تاسعا - مشاركة العاملين والادارة الذاتية

٥٠ - تعد مشاركة العاملين في ادارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية أمرا هاما لبلوغ الحقوق الفردية فهي تعزز التحديث والابتكار والانتاجية ؛ وتدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتصبغ العلاقات الانسانية بالصبغة الديمقراطية ، وترقى بالكرامة الانسانية وتحفز العمال . وقد كان من المسلم به أن مشاركة العاملين في الادارة ينبغي أن تكون مرتبطة بالخطط الأخرى المتعلقة بالمشاركة في ادارة الشؤون المحلية والوطنية ، وان تنفذ بالتنسيق معها .

٥١ - وتعد مبادئ مشاركة العاملين في ادارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية قابلة للتطبيق بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وفي بلدان عديدة تستند الادارة الذاتية ومختلف الأشكال الأخرى للمشاركة على السيطرة على وسائل الانتاج ، والموارد الطبيعية ، وحقوق المنتجين في التصرف في ناتج وفائض عملهم ، وفي ممارسة السيطرة المباشرة على وضعهم الاجتماعي .

٥٢ - كما أصبحت المنظمات التعاونية وسيلة للملكية الاجتماعية أو المشاركة في ادارة الأنشطة المشتركة في ظل الملكية الخاصة . وفي بعض البلدان ، أنشئت مشاريع تعاونية واتحادات تسليف لتحسين الوضع الاقتصادى لأعضائها . وفي البلدان ذات الملكية الخاصة للأراضي ، تعد التعاونيات الخاصة بالخدمات ذات فعالية في الوفاء باحتياجات أعضائها .

Digitized by UN Library Geneva

٥٣ - وساهمت نقابات العمال بنجاح في تشجيع مشاركة العمال في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وفي افريقيا بالذات تعاونت نقابات العمال تعاونا وثيقا مع حركات التحرير الوطنية ، ويمكنها أن تلعب دورا رئيسيا في تنفيذ المشاركة الشعبية . وبطبيعة الحال تتباين العلاقات بين الدولة، والملاك ، ونقابات العمال ، فيما بين البلدان المختلفة ، حسب تنظيمها الاجتماعي - الاقتصادي. وتكتسب هذه العلاقات أهمية جديدة نتيجة لادخال العمال ضمن خطط الادارة القائمة على المشاركة. ومن الناحية التاريخية ، فان مصالح نقابات العمال ، وخاصة في الاقتصادات السوقية ، لم تكن دائما متمشية مع تلك الخاصة بالملاك والمديرين . وفي ظل أوضاع معينة ، قد يؤدي ادخال العمال ضمن برامج الادارة القائمة على المشاركة ، الى تغيير هذا الوضع . وفي ظل الأوضاع الجديدة ، يتعين على العمال والمديرين أن يتولوا المسؤولية الاجتماعية المشتركة عن الانتاج والتنمية الوطنية . وقد يؤدي ذلك أيضا الى ادخال عنصر تغيير بين نقابات العمال والدولة . وينبغي ايلاء مزيد من الدراسة لهذه الأنماط من العلاقات ، وصياغة مبادئ توجيهية تكون متمشية مع الواقع الجديد .

٥٤ - ومما يطرح مشاكل خاصة المشاركة الفعالة من جانب العمال المهاجرين ، والعاطلين عن العمل ، والشبان الذين يسعون الى الانضمام الى القوى العاملة . وهذه المشاكل لم تدرس بما فيه الكفاية ، بيد أنه ينبغي القيام بذلك .

٥٥ - وينبغي أن تحصل قرص العاملين لادارة أعمالهم وادارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على اعتراف أوسع من جانب المجتمع الدولي باعتبارها جزءا لا يتجزأ من حقوق الانسان الأساسية ، كما ينبغي تهيئة الأحوال المناسبة لهذا الغرض . وتحقيقا لهذه الغاية ، سيقتضي الامر بذل جهود تستهدف وضع تشريعات وطنية ترمي الى ضمان بلوغ حقوق الانسان ، وتحقيق مشاركة العمال والفلاحين في اتخاذ القرارات والتخطيط الانمائي وصياغة البرامج وتنفيذها. وحيث أن السياسات الوطنية والهياكل السياسية تكون ، الى حد ما ، رهنا بالقوى الخارجية والعلاقات العالمية ، ينبغي على المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة أن تكون أكثر نشاطا في انشاء وتطوير آليات المشاركة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك عن طريق تقديم التعاون التقني اللازم لتشكيل نظم التخطيط الاجتماعي والمعلومات ، والتعليم ، لتحقيق المشاركة . كما يتعين توفير التعاون التقني لنقابات العمال والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالأمور ذات الصلة بالحرية النقابية والحق في تكوين التنظيمات والمساومة الجماعية ، والأشكال المباشرة للتنظيمات العمالية . وفضلا عن ذلك ، ينبغي للمنظمات الدولية تشجيع البحث العلمي والدراسات والتحليلات المقارنة للعمليات المتعلقة بالمشاركة وتبادل الخبرات والمعلومات .

٥٦ - وتشكل مختلف قرارات منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة قرار الجمعية العامة ٣٤/١٥٢ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٢٩ (د - ٥٨) ، الاطار الأساسي لتعزيز الجهود الدولية في هذا المجال . بيد أنه ينبغي زيادة تطوير هذه القرارات ، وتحديدها ، وتنفيذها عن طريق اتخاذ اجراءات وتدابير عملية .

Digitized by UN Library Geneva

عاشرا - استنتاجات الحلقة الدراسية

٥٧ - بعد استعراض تجارب مختلف البلدان في تشجيع المشاركة الشعبية في التنمية ، خلصت الحلقة الدراسية الى الاستنتاجات والتوصيات التالية كي تتخذ السلطات الوطنية والمنظمات الدولية اجراءات بشأنها .

٥٨ - تكاد جميع البلدان تتفق من حيث المبدأ على ان تشجع من وعي المشاركة الشعبية في التنمية . وقد شرع العديد منها أيضا في وضع برامج لتحقيق ذلك الغرض بالنسبة لقطاعات وفئات سكانية ومناطق ريفية محددة . وجميع البلدان التي لم تتخذ المشاركة الشعبية كتدبير اساسي من تدابير السياسة في الاستراتيجية الانمائية الوطنية ، أو لم تتخذ الخطوات الملائمة لترجمتها الى اجراءات عملية مدعوة الى ان تفعل ذلك .

٥٩ - يوصى بان تضع الدول الأعضاء اطارا عاما شاملا للمشاركة الشعبية في التنمية وان تعمل على ان تنعكس بالكامل آثاره في مختلف المؤسسات والعمليات على المستويات الانمائية الوطنية والاقليمية والقطاعية والبرنامجية .

٦٠ - يوصى بشدة بزيادة تعزيز البرامج والاصلاحات في المجالات التي يغطيها التقرير ، ولو كان ذلك في اطار الصلات التي تربط بين المشاركة الشعبية والتنمية .

٦١ - ولما كانت تجارب المشاركة الشعبية ظاهرة واعية التطور مازالت تتكشف ، فانه يوصى بان تستعرض البلدان دوريا المرحلة التي وصلت اليها بغية تحديد مسارات العمل المقبلة .

٦٢ - وكثيرا ما تتلل التدابير المتخذة لتعزيز مؤسسات وسياسات وممارسات المشاركة الشعبية تدابير غير كاملة ومن ثم عديمة الفعالية . وأبلغ مثال لذلك برامج تحقيق اللامركزية واضفاء الطابع الديمقراطي ، وهي برامج مازالت محدودة الأثر بسبب الافتقار الى التدابير المناظرة العتصاة بتحقيق اللامركزية واضفاء الطابع الديمقراطي في الخدمات المالية والادارية والتنظيمية . وعليه يوصى باتخاذ خطوات للاضطلاع باصلاحات في جميع العناصر العتصلة بأي برنامج مفرد لضمان فعاليته .

٦٣ - ينبغي ايلاء اهتمام خاص للتعليم والاعلام لأنهما شرطان هامان لتشجيع المشاركة .

٦٤ - ينبغي للحكومات ان تشرك بالكامل نقابات العمال والمنظمات غير الحكومية والتنظيمات المجتمعية والمدنية ، فضلا عن ممثلي جميع فئات المجتمع ، في تشجيع المشاركة الشعبية ؛ وينبغي ان يتجلى هذا بدوره في أنشطة منظومة الأمم المتحدة .

٦٥ - واستعرضت الحلقة الدراسية أنشطة منظومة الأمم المتحدة ، وأكدت ان المنظومة دورا رئيسيا في تشجيع التنمية والمشاركة . فهي تقوم ، على أعلى المستويات ، بتعزيز المعايير والاستراتيجيات الدولية العالمية فيما يتعلق بالقضايا الهامة الخاصة بالسلام والتنمية وحقوق الانسان . ويجب ان تتضمن منظومة الأمم المتحدة جوانب المشاركة في جميع استراتيجياتها الدولية لا سيما في استراتيجيات الانماء الدولية المقبلة الانمائية .

Digitized by UN Library Geneva

٦٦ - رأت الحلقة الدراسية انه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ان تدفع عجلة المفاوضات العالمية فيما يتصل بالعلاقات الاقتصادية الدولية ، بما في ذلك المسائل الهامة مثل التجارة والتمويل التساهلي والائتمان وتدفق المساعدة الانمائية الرسمية : ذلك ان هذه الأمور لها صلة قوية بمشاركة المواطنين ورفاههم .

٦٧ - وكان من رأي الحلقة أيضا انه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن توفر التعاون التقني للبلدان ، بناء على الطلب ، في ميدان تصميم برامج المشاركة الشعبية وتنفيذها . وينبغي لها أيضا ان تساعد الحكومات في تضمين مشاريع التعاون التقني في مختلف القطاعات والوظائف بعدا للمشاركة الشعبية .

٦٨ - وينبغي لجهاز الأمم المتحدة الانمائي ان يشجع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية فيما يتصل ببرامج المشاركة الشعبية فضلا عن القطاعات الانمائية الأخرى .

٦٩ - وينبغي للأمم المتحدة ان تشجع نماذج للمشاركة تتناسب مع ظروف مختلف مجموعات البلدان .

٧٠ - وينبغي لمنظومة الامم المتحدة ان تشجع تبادل الخبرات فيما بين مختلف البلدان على الصعيدين الاقليمية والاقليمية والعالمية ومن طريق المنشورات والحلقات الدراسية .

٧١ - وفي حين ينبغي ان تكون معظم الأنشطة المقبلة متعلقة بمواضيع أضيق تحديدا حتى يتسنى معالجتها معالجة متعمقة ، فانه ينبغي عقد اجتماعات دورية لاستعراض الموضوع برمته بغية توسيع وتوضيح مفهوم المشاركة الشعبية الآخذ في التطور .

٧٢ - وينبغي اتخاذ خطوات لوضع مؤشرات لقياس مستويات المشاركة . ويوسع الأمم المتحدة ان تجري الدراسات اللازمة لهذا الغرض بالتعاون مع غيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات القومية ، حسب الاقتضاء .

٧٣ - ومن بين المقترحات والاستنتاجات التي اقترحتها الحلقة الدراسية ما يلي :

(أ) أن تنظر الجمعية العامة دوريا في آراء الدول الأعضاء بشأن المشاركة الشعبية واشتراك العمال في الادارة والادارة الذاتية ، وان تدرج ، تحقيقا لهذه الغاية ، بندا جديدا في جدول أعمالها بعنوان " الحق في المشاركة الشعبية ، بما في ذلك مشاركة العمال في الادارة والادارة الذاتية بوصفه احد العوامل الهامة في التنمية وجوانبها المتصلة بحقوق الانسان " .

(ب) ترجو من الأمين العام ان يعد دراسة عامة شاملة عن مسألة المشاركة الشعبية ، واشتراك العمال في الادارة والادارة الذاتية والتنمية وأن يقدم تقارير مرحلية عن الاستنتاجات والتوصيات ؛ وينبغي ايلاء الاعتبار الكامل ، عند اعداد هذه الدراسة ، لنتائج الأعمال التي تضطلع بها مختلف الوكالات والهيئات الحكومية الدولية الداخلة في جهاز الأمم المتحدة الانمائي والافادة منها افادة فعالة ؛

/ . . .

Digitized by UN Library Geneva

(ج) ترجو من الأمين العام ان يعد دراسة مقارنة عن الأنظمة المحلية المتعلقة بالمسائل المذكورة أعلاه ، استنادا الى المعلومات المقدمة من البلدان وان يتيح النتائج لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة .

٧٤ - واقترح زيادة على ذلك ما يلي :

(أ) أن تنظر اللجنة المعنية بحقوق الانسان في نتائج مداولات الحلقة الدراسية ، ولاسيما الجانب المتعلق بحقوق الانسان من المشاركة الشعبية . واشتراك العمال في الادارة والادارة الذاتية ، وان تتقدم بمقترحات ملائمة من أجل الاعمال الأوفى لحقوق الانسان من طريق ممارستها ممارسة شاملة ؛

(ب) ان يولى اهتمام خاص داخل منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للنظر في مسألة اشتراك العمال في ادارة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تلك المسألة ؛

(ج) ان تدرج لجنة التخطيط الانمائي مسألة المشاركة الشعبية واشتراك العمال في الادارة والادارة الذاتية بوصفها جزءا من الاستعراض والتقييم اللذين تجريهما لتنفيذ الاستراتيجية الانمائية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ؛

(د) أن تواصل ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، وادارة التعاون التقني لأغراض التنمية ، واللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية) وسائر الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة دراسة تعزيز المشاركة الشعبية ، واشتراك العمال في الادارة والادارة الذاتية والعمل على ذلك ، ولاسيما من طريق التعاون التقني ، واقامة نظام تعليمي للمشاركة ، فضلا عن ضمان نشر المعلومات على نحو ملائم وان تشجع وتساعد على التعاون بين الدول الأعضاء ؛

(هـ) أن تولي وكالات التمويل والدول الأعضاء اهتماما خاصا لدعم مشاريع التعاون التقني والمؤسسات الحكومية الدولية التي يقصد بها تعزيز المشاركة الشعبية .

٧٥ - واعربت الحلقة الدراسية عن تقديرها للمساعدة التي قدمها المركز الدولي للمؤسسات العامة في بحوث وتنفيذ مشاركة العمال في البلدان النامية ، واقترحت أن يواصل المركز تقديم هذه المساعدة الى البلدان عموما ولاسيما الى أقل البلدان نموا . ورأت كذلك أن المركز الدولي للمؤسسات العامة مواصلة البحوث بشأن تطبيق المشاركة في البلدان النامية وذلك في جميع الأنشطة الواردة في برنامج أعماله ، وبخاصة في ميدان الادارة الذاتية والمشاركة ، والمشاركة في التعاونيات والمرأة بوصفها احد عوامل التنمية وأن يبدأ من التقارير المناسبة .

.../...

Digitized by UN Library Geneva

٧٦ - وطلب الى معهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة اجراء دراسات عن دور المرأة ومشاركتها في عملية التنمية .

٧٧ - وأخيرا ، اتخذت الحلقة الدراسية القرار التالي :

ان المشتركين في الحلقة الدراسية الدولية المعنية بالمشاركة الشعبية المعقودة في مركز المؤتمرات والثقافة " كانكاريف دوم " في ليوبليانا في الفترة من ١٧ الى ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

١ - يعربون عن عميق تقديرهم وامتنانهم لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية والمركز اليوغوسلافي لنظرية وتطبيق الادارة الذاتية على الدعوة الكريمة التي وجهت الى الحلقة الدراسية ، والشعب وحكومة جمهورية سلوفينيا الاشتراكية ولمدينة ليوبليانا على ما أبدوه من حفاوة حارة وما وفروه في كانكاريف دوم من تسهيلات العمل الممتاز ؛

٢ - يقررون تضمين هذا القرار في تقرير الحلقة الدراسية المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

- - - - -

Digitized by UN Library Geneva